مقدمة

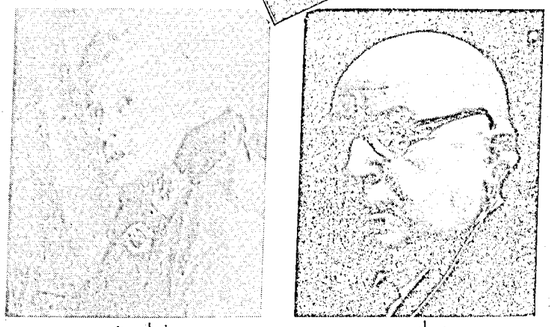

سمابير

شارون

الواردات الحكومية الاخرى تنفق مبالغ ناشئة بصورة مباشرة عن الاغراض الدفاعية .

فمثلا تكلف اجراءات الامن في انحاء العالم المتخذة لاغراض الحماية ضد عمليات الفدائيين وحماية رحلات طائرات شركة العال وسفارات اسرائيل في العالم والحماية الشخصية وغيرها مبالغ تتراوح بين ٢٥٠ الى ٣٠٠ مليون اخرى . وعلى اولئك الجهلة الذين يتحدثون باستخفاف عن فاعلية منظمات الفدائيين ، ان يفكروا جيدا بهذه المبالغ . ويجب ان نضيف الى ذلك ايضا جميع نفقات جيش الدفاع الاسرائيلي واجهزة الامن في مجال العمليات « التخريبية » المعادية .

فالشرطة تنفق على مكافحة الارهاب حوالي ٢٠ مليون ليرة . وتكلف الابحاث الجامعية المكرسة للشؤون العسكرية والتي لا تظهر في ميزانية الدفاع الى ٣٠ مليون ليرة اضافية . كما ان نفقات الجهاز الصحي في ظروف الطوارىء وحماية المدارس وكتائب الفتوة (الجدناع) ومجالات اخرى تلتهم سنويا مبالغ متصلة بميزانيات الوزارات الاخرى .

ويمكن ان نقدر مجموع النفقات الدفاعية في ميزانيات الوزارات المختلفة ، باستثناء وزارة الدفاع بنصف مليار ليرة .

كما ان هذه المبالغ لا تعكس النفقات الدفاعية باكملها . من الصعب ان نخمن بالمال الضرر الذي يصيب الاقتصاد الاسرائيلي عن طريق تعبئة الرجال والاليات في صفوف الاحتياط وبينهم اشخاص مركزيون يؤدي اخراجهم الى هبوط جهد كثيرين غيرهم . ويقدر الخبراء هذه الاضرار بنحو مليار الى مليادين من الليرات .

وهكذا فان مجموع المجهود الامني يصل اذن الى حوالي ٤٣٪ من الناتج القومي . ان نصف الاقتصاد يخدم الدفاع فقط .

وفي الولايات المتحدة يصل نصيب ميزانية الدفاع من ٢ الى ٣٪ من الناتج القومي الخام .

وبكلمات اخرى مؤلمة ، فان اسرائيل الصغيرة والفقيرة تنفق على المجهود العسكري من خمسة عشر الى ٢٠ ضعف مما تنفقه اغنى دولة في العالم على مجهودها العسكري الضخم .

وحري بنا التوقف لقراءة هذه الفقرة مرات عديدة لكي نستوعب كامل الحقيقة الكامنة فيها .

تضخم مفترس

بيد ان هذه الارقام المفزعة لا تعكس الصورة باكملها . ان المجهود الدفاعي لا يقتصر على انفاق الاموال . فله ايضا تاثيرات اخرى وربما ستكون اخطر بكثير بمرور الوقت .

ان احد الامراض المزمنة التي تعاني منها اسرائيل تتمثل في التضخم الذي يفوق بكثير التضخم الزاحف في اقطار الغربية .

ما هو مصدر هذا التضخم الفريد من نوعه ؟

ان حوالي ٢٥ الى ٢٨٪ من القوة العاملة الاسرائيلية مرتبطة بجهاز الدفاع — سواء كجنود في الخدمة الدائمة والنظامية او كافراد احتياط في الخدمة او كعمال في المشاريع العسكرية .

ان من بين كل اربعة عاملين واحد على الاقل لا ينتج اي شيء يمكن بيعه في السوق لا بضاعة ولا خدمات . (باستثناء الصادرات الدفاعية التي تباع والتي تشكل عاملا هامشيا في الصورة) .

لكن نفس هذا الاسرائيلي الرابع يتقاضى اجرا — ويكون هذا الاجر في بعض الاحيان مرتفع جدا . انه يستخدم هذا الاجر لشراء بضائع وخدمات كاي اسرائيلي اخر .

وبكلمات اخرى فان اربعة اسرائيليين يوجدون طلبا وان ثلاثة منهم فقط يسهمون في العرض . وهذا هو اطار مؤكد للتضخم الجموح .

ولا يمكن الغاء هذا التضخم او تقليصه كلما بقي هذا الوضع قائما. انه جزء لا يتجزأ من الشبكة — ويضاف الى هذا التضخم الكبير اسعار المواد الخام المستوردة والتي لا نملك السيطرة عليها .

ان التضخم المفترس هو وليد الجهد الدفاعي .

ان الثمن الاقتصادي للتضخم — ثمن اقتصادي وادبي واجتماعي — ثمن باهظ جدا . انه يلتهم كل قسيمة ارض صالحة في الدولة والمجتمع.

وعندما يكون هناك تضخم فان سعر كل الانتاج المحلي يرتفع . ومن الواضح انه سيكون من الصعب بيعه في الخارج كما ترتبط قدرة المنافسة للاقتصاد الاسرائيلي .

وعندما يرتفع الطلب المحلي ولا يسد العرض الحاجة ، فان من الافضل للمنتج المحلي ان يبيع بضاعته هنا بدلا من ان يحاول تصديرها. ومن المستحسن ايضا بالنسبة للمستورد استيراد البضائع من الخارج .

ان هذه الظواهر جميعها تؤدي الى تدهور ميزان المدفوعات القومي وتقلص الى حد كبير من امكانية بلوغ الاستقلال الاقتصادي (والسياسي بالطبع) للدولة . وبهذا الشكل تعمل ميزانية الدفاع بصورة مباشرة ضد هذا الهدف الذي يرمي الى خدمتها في تحقيق سيادة الدولة .

ان التضخم يودي الى الفوضى ، والفوضى تؤدي الى الفساد .

وليست ميزانية الدولة هي العامل المباشر فقط لانتشار الفساد في البلاد بسبب سيل من مليارات الليرات تمر بين يد وزارة الدفاع بدون مراقبة حقيقية وانما هي ايضا تشكل عاملا للفساد والانحلال في بقية القطاعات عن طريق التضخم التي تسهم في تنميته وزيادته .

راية الامن والراية الاجتماعية

وهناك تاثير اخر لميزانية الدفاع لا يجوز تجاهله . وربما يكون مثل هذا التاثير اخطر من اي شيء اخر .

التاثير الاجتماعي

ان كثيرين من العرب يعتقدون بان خراب اسرائيل سيتحقق نتيجة للتوتر الاجتماعي بين الاشكناز الاغنياء وابناء الطوائف الشرقية الفقراء . وربما يعتبر الخطر الداخلي المتصل بالفجوة الاجتماعية اشد الاخطار التي تهدد الدولة على المدى البعيد نظرا لان هذا الخطر يهدد حقيقة البنية الداخلية للشعب .

والحقيقة ان ميزانية الدفاع تحول دون اي عمل حقيقي لتقليص هذه الفجوة . ان اي حديث في الظرف الراهن عن مكافحة هذه الفجوة هو مجرد ثرثرة فارغة من قبل الجهلة وخداع من قبل الديماغوجيين .

وخلال السنة الحالية ستبلغ ميزانية الدولة حجما مذهلا وهو ٥٦،٣ مليار ليرة . وكما سبق وان اشرنا فان ٤٠٪ من هذا المبلغ الخيالي مخصص لوزارة الدفاع . كما ان نسبة اخرى تصل الى ٢٠٪ خصصت لمعالجة ديون الدولة نجمت معظمها عن الاحتياجات العسكرية .

اي قبل ان تصرف ليرة واحدة على اي هدف ايجابي يكون قد ضاع منها ٦٠٪ . وبالنسبة للمجالات الاخرى — التنمية والاستيعاب والتعليم، والشؤون الاجتماعية ، والشرطة والمواصلات، والبلديات ، والزراعة ، والاتصال وغيرها — فلا يبقى سوى ٤٠٪ من الميزانية . وهذا المبلغ لايكفي من اجل التحسين الجاد لاي عملية تتصل بالفجوة الاجتماعية . (ان هذا المبلغ كان سيرتفع لو تم جباية مليارات الليرات التي يتم اخفاؤها سنويا من قبل محاسيب النظام الذين يعملون من اجل الاقتصاد الاسود. ومن الواضح انه لا امل في ذلك طالما بقيت المؤسسة الحاكمة الحالية).

الوجه الاخر للعملة

هذه هي اذن الابعاد الحقيقية لميزانية الدفاع — الابعاد الاقتصادية والاجتماعية ان العرب الذين يحتفظون بمؤسسات بالغة الاهمية لتحليل المعطيات في اسرائيل يعرفون هذه الحقائق خير معرفة . وبامكانهم ان يستمدوا منها التشجيع . وهم يستطيعون قطعا ان ياملوا بان استمرار الضغط الامني سيؤدي الى انهيار الدولة من الداخل — انهيار اقتصادي واجتماعي وانهيار سياسي في اخر الامر .

كيف تبنى ميزانية الدفاع ؟ وهل هي ناشئة عن تحليل عميق للاحتياجات والامكانيات ؟ كيف تولد الميزانية ؟ ومن الذي يقرر بشانها ؟ ومن يراقبها ؟

هذا هو الوجه الثاني من العملة — وهو ما ستتوقف عنده الان .

كان يتعين خلال السنوات التي سبقت حرب الستة ايام ، على قائد السلاح الجوي ان يتخذ قرارا حاسما : هل يقام سلاح جوي من اجل قصف المراكز المصرية ، او يبنى سلاحا جويا لتدمير السلاح الجوي المصري واسناد القوات البرية التابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي؟

ولو توفرت لقائد السلاح الجوي — كان غيرر وايزمان هو قائد السلاح انذاك — الامكانيات غير المحدودة لكان بمقدوره اقامة سلاح جبار بمقدوره ان ينهض بجميع المهمات . فالى جانب اسطول القاذفات كان بالامكان شراء اسطول من طائرات الاعتراض واسطول من الطائرات المقاتلة القاذفة .

بيد انه لم تتوفر لقائد السلاح الجوي امكانيات لشراء كل ما هو مفضل في كل حالة وفي كل وضع . وكان مضطرا ان يقرر ما هو الدور الاساسي للسلاح الجوي في الحرب القادمة في حالة نشوبها . واتخذ القرار الذي حدد سلفا مصير حرب الستة ايام قبل عدة سنوات من نشوبها . وكان القرار يتركز في مهمة حاسمة واحدة وهي تدمير السلاح الجوي المصري خلال الدقائق الاولى للحرب .

هذا مثال واحد على المبدأ الاساسي لبناء ميزانية دفاعية معقولة ومنطقية . ويتعين بادىء ذي بدء تحديد مفهوم استراتيجي . وبعد ذلك ينبغي التفكير في كيفية اعداد القوات لتنفيذ هذا المفهوم باقل التكاليف وبالصورة الاكثر نجاعة .

وكما سبق وان اشرنا فقد كان جيش الدفاع الاسرائيلي قبل حرب الستة ايام جيش قليل التكاليف نسبيا التهم حوالي ١٠٪ فقط من الانتاج القومي . وعلى الرغم من ذلك — وربما بسبب ذلك — كان جيشا فعالا لو مفهوم استراتيجي واضح حرص على ايجاد ردود صحيحة لجميع التحديات الحقيقية .

وقد ساد جيش الدفاع الاسرائيلي وضعا عكسيا قبل حرب يوم الغفران . ومرة اخرى لم يعد يوجد مفهوم استراتيجي واضح . لقد غلف بمئات الملايين من الليرات في خط بارليف الذي لم يكن له هدف واضح وانفقت في الوقت ذاته مليارات من الليرات على قوات لم تكن بحاجة الى خط بارليف الذي عرقل استخدامها بشكل ناجع . وانفقت اموال هائلة على بناء السلاح الجوي بدون ان يبدي اي شخص رايه بجدية حول مكانة الطائرة في الصورة الاستراتيجية والتكنيكية الجديدة. وارتفعت ميزانية الدفاع وتضخمت وبلغت ابعادا خطيرة اخذت تلتهم كل الانتاج القومي . بيد انه في الوقت ذاته لم تزد فاعلية جيش الدفاع الاسرائيلي وقدرته على مواجهة التحديات الجديدة . وكما اثبتت حرب يوم الغفران بشكل ماساوي فان ما حدث كان العكس . ان الفاعلية كانت النقيض من المبالغ التي استثمرت فيها .

ليست هذه مفارقة وانما ظاهرة طبيعية .

ان اغنى دولة في العالم لا يمكن ان تسمح لنفسها بالتزود بجميع الاسلحة الممكنة والتهيؤ في نفس الوقت لجميع اشكال الحروب وعلى جميع الجبهات . ولو سلكت اية دولة مثل هذا السبيل لكانت قد واجهت الانهيار بسبب نفاذ طاقاتها الاقتصادية . لذا فان اغنى دولة تضطر الى ان تقرر بشان كيفية استثمار الوسائل التي تحت تصرف مجهودها الحربي بشكل معقول جدا . وكقول الاميركان كيف تتحقق The Biggest Bang for a Buk اي الضربة الكبيرة جدا مقابل الليرة .

واذا كان يتعذر الاستعداد لمواجهة جميع الاحتمالات فينبغي ان تحدد ما هي الاحتمالات المعقولة . واذا تعذر ان نكون اقوياء في جميع الميادين فينبغي ان نقرر ما هي الميادين الرئيسية .

ان هذه القرارات تعتبر مصيرية نظرا لان اي خطا فادح من شانه ان يؤدي الى دفع ثمن قومي رهيب . لهذا توجد في الدولة مجموعة من الاجهزة المتشعبة لاتخاذ القرارات في اربعة ميادين على الاقل في الجهاز العسكري نفسه ووزارة الدفاع في الحكومة والبرلمان — بحيث يقوم كل جهاز بدراسة المقترحات البديلة ويجري مواجهة بين الاراء المختلفة وينتقد قرارات الجهاز الاخر .

ان شيئا من هذا القبيل غير قائم في اسرائيل .

كيف تتكون ميزانية الدفاع الاسرائيلية ؟

لقد اعلن بنحاس سابير وهو في ايام عظمته : «الا امس ميزانية الدفاع» واضاف : « ان ما تطلبه وزارة الدفاع اقره واوافق عليه » . انا لا افهم شيئا في هذا الشان ولا اريد ان اتحمل المسؤولية اذا ما وقع خطا معاذالله . وفي حديث خاص قال سابير : « هل ينقصني ان يقول موشي ديان عني انني المسؤول عن المساس باحتياجات الامن » .

بهذا حدد ديان ، بصورة هادفة دور جميع رؤساء الوزارة ووزارة المالية في اسرائيل في الماضي وحتى الان ، ازاء ميزانية الدفاع : ان جيش الدفاع الاسرائيلي هو الذي يحدد الميزانية والحكومة تضع مجرد توقيعها على هذه الميزانية وهو ما تفعله ايضا الكنيست ، بشكل سنتناوله فيما بعد .

ان المقرر الرئيسي — هو المقرر الوحيد فعلا بكل ما تعنيه هذه الكلمة — ميزانيةالدفاع هو جيش الدفاع الاسرائيلي اي رئيس اركان الجيش .

ولما كان رئيس الاركان لا يعتبر هيئة برلمانية تقرر باغلبية الاصوات ، وانما هيئة عسكرية فانه يبقى المقرر الاخير .

كيف يقرر جيش الدفاع الاسرائيلي ؟

يشير الى ذلك عميد احتياط مهم كان لفترة طويلة شريكا في اتخاذ القرارات : هناك عاملان يحددان محدودية القوة البشرية في جيش الدفاع الاسرائيلي ومحدودية امكانيات مشتريات الاسلحة . وفي مقابل ذلك فليست هناك اية قيود بالنسبة للاموال .

ومن الجائز ان مثل هذا الوضع قد نشا منذ عهد رئيس الاركان الاسبق حاييم بارليف . لقد سيطر على قيادة جيش الدفاع الاسرائيلي الشعور بان المال ليس مشكلة . وتلاشى الشعور بوجود اية قيود مهما كانت بالنسبة للاموال .

وقال نفس عميد الاحتياط : « ان الجهاز وكانه لم يعد جزءا لا يتجزا من الحياة في البلاد . كان هناك شعورا ما انه اذا بالامكان الحصول على المعدات واستخدامها بالقوة البشرية المتوفرة فانه لا داعي للقلق بالنسبة للاموال » . ان هذه النظرة كما هو واضح مدمرة من الناحية الاقتصادية . كما انها ايضا مدمرة من الناحية العسكرية . ان عدم وجود قيود مالية